

فانه صلحا توقف بين الدار الى ان يعرف حقيقة الحال
فانه لكل احد ما للفقير الخالف باليد ولكن يمنع التماكل
على التفرغ لهن الدار ولو اقام ذو اليد البينة انهما في
بيع مندستين واقام الخارج انهما لمهندسته قضي
للمخرج خارج وذو اليد اقام البينة على مطلق ارضها
وتاريخها سواء يقضي للمخرج صاحب اليد اقام كل واحد
منها البينة انما اراه يقضي لكل واحد بما في يد صاحبه
ولو اقام احدهما البينة على الارث والآخر على الملك
يقضي بينهما نصفان اقام احدهما على الارث والآخر على
الملك مما حوت مدعى الارث بسبب صحيح قضي بما
ادعيه ملكا مطلقا في حين في يد ثالث فارتضا وتاريخ
احدهما سبق فالسبق اولى الا في رواية عن محمد
انه بينهما وان ارتض احدهما ولم يورث الاخر فعند ^{الحيثية}

الحيثية ربع يقضي بينهما ولا عبرة للتاريخ وعند ابو
محمد تاريخ اولى وعند محمد لم يورث اولى فان كان العيبان يد
احدهما ولم يورثا او ارتضا وتاريخها سواء فالخارج اولى
فانه كان تاريخ احدهما سبق فهو اولى عندهما وقال ربع
بعد بينهما وان ارتض احدهما ولم يورث الاخر او ارتض
الخارج سنة وشك شهود ذي اليد في السنة والستين
او ارتض ذو اليد ستين وشك شهود الخارج في التاريخ
قضي للمخرج عندهما وعند ابو يوسف بيئته صاحب الوقت
اولى وان كان العيبان في ايديهما وارتضا فمخرج احدهما
اسبق فعندهما بسبقها تاريخا وعند محمد موثقتهما وكذلك
لو ادعيه الثلث المالك من اثنين بالمرات او بالشره
وان ادعيه الثلث المالك من واحد والعيبان في يد فمخرجها
الا اذا كان تاريخ احدهما اسبق فهو له وكذا ان ارتض